مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

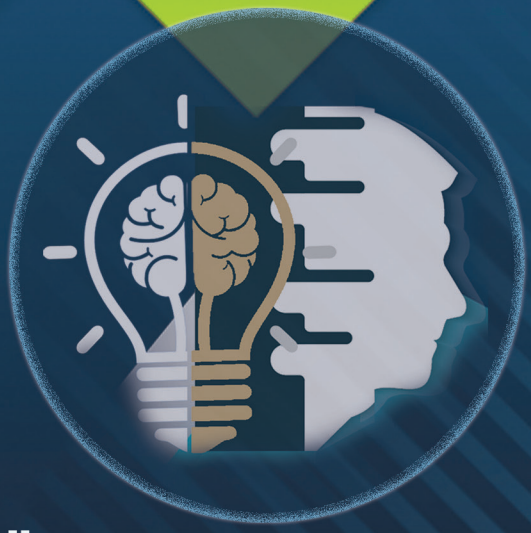

السنة الثامنة، العدد 26
المجلد الثالث، يونيو 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " آرسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليًّا، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصـــدر المجلة ورقيًّا حســـب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشـــر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًّا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكّمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنّه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

المشرف العـــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هـيئـــة الـتحريـــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري

أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري

أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني

أستاذ الإدارة التربوية

د. ياسر بن عايد السميري

أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي

أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. نوف بنت عبدالله السويداء

استاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري

أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان

سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

التنظيم القانوني لمناطق الإيداع في النظام السعودي مقارناً بالاتفاقيات الدولية

The legal regulation of bonded areas in Saudi system compared to international agreements

د. نافع عوض الله محمد السهلي
أستاذ القانون المساعد، قسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الإلكترونية، المملكة العربية السعودية.
https://orcid.org/0009-0006-3417-2582

Dr. Nafea Awadallah Mohammed Alsehli
Assistant Professor of Law, Department of the law College of Science and Theoretical Studies, Saudi Electronic University, Kingdom of Saudi Arabia.

(تاريخ الاستلام: 2025/02/16، تاريخ القبول: 2025/05/09، تاريخ النشر: 2025/05/30)

المستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على التنظيم القانوني لمناطق الإيداع في النظام السعودي مقارناً بالاتفاقيات الدولية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج المقارن كمنهجية للبحث. تم الاعتماد في الاتفاقيات الدولية على منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية. وتوصلت الدراسة الى أن هناك تشابه بين الاتفاقيات الدولية وبين التنظيم القانوني لقواعد مناطق الإيداع في النظام السعودي، إلا أنه قد ظهرت بعض الاختلافات والمتعلقة بنطاق التطبيق والإجراءات. كما توصلت الدراسة الى أن الأمانة والسلامة تشكلان تحديات لمناطق الإيداع، حيث يجب ضمان سلامة البضائع ومنع أي حوادث أو تسربات قد تحدث، وكذلك تشكل التحديات التكنولوجية والبنية التحتية لمناطق الإيداع مشكلات حقيقية لو لم يتم تطويرها بشكل مستمر. وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات منها أنه ينبغي إجراء تقييم دوري لنظم السلامة والأمان في مناطق الإيداع للتأكد من فعاليتها والتحسين المستمر.

الكلمات المفتاحية: مناطق الإيداع، الاتفاقيات الدولية، منظمة التجارة العالمية، منظمة الجمارك العالمية.

Abstract

The study aimed to identify the legal organization of deposit areas in the Saudi system compared to international agreements. A descriptive-analytical method and a comparative approach were used as research methodologies. International agreements relied on the World Trade Organization and the World Customs Organization. The study found similarities between international agreements and the legal organization of deposit areas in the Saudi system, although some differences emerged regarding the scope of application and procedures. Additionally, the study concluded that security and safety pose challenges to deposit areas, where ensuring the safety of goods and preventing accidents or leaks is crucial. Technological and infrastructural challenges also pose real problems if not continuously developed. The study recommended periodic evaluation of safety and security systems in deposit areas to ensure their effectiveness and continuous improvement.

Keywords: Deposit Zones, International Agreements, World Trade Organization, World Customs Organization.

للاستشهاد: السهلي، نافع عوض الله محمد. (2025). التنظيم القانوني لمناطق الإيداع في النظام السعودي مقارناً بالاتفاقيات الدولية. *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل*، 03 (26)، ص81 – ص99.

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

Funding: "There is no funding for this research".

المقدمة:

ظهر مصطلح «مناطق الإيداع» حديثًا في عام 2020 كحلٍّ للتحدي الرئيسي الذي يعوق تطوير التجارة عبر الحدود، ألا وهو ضعف البنية التحتية اللوجستية والمرفقية. وقد دفع هذا القصور إلى البحث عن آليات مبتكرة لتحسين إدارة سلاسل الإمداد، حيث تمثل اللوجستيات منهجية عملية لتنظيم تدفقات التجارة العابرة للحدود.

وفي هذا الإطار، اتجهت العديد من الدول إلى تبني مفهوم مناطق الإيداع كأداة فعالة لتنظيم التجارة الدولية، وتعزيز اندماج المناطق الفردية ضمن النظام الاقتصادي العالمي بسرعة وكفاءة.

وتعرف مناطق الإيداع بأنها منطقة نقل ولوجستيات جيدة، حيث تحتوي على نظام ضريبي وجمركي خاص للبضائع المستوردة، والتي تُخزن بدون رسوم جمركية أو ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب الاستهلاكية. ومن الملاحظ أن عدد مناطق الإيداع في العالم في ازدياد، ففي الصين فقط، هناك 120 منطقة منها (UNCTAD, 2019).

ومع ظهور مناطق الإيداع بدأت تظهر قوانين جديدة متعلقة بها، وحيث إن مناطق الإيداع هي جديدة داخل المملكة العربية السعودية فقد بدأ الاهتمام بها، لما لها من أهمية كبيرة وتأثير على اقتصاد المملكة، حيث إنها تعد أحد الأنظمة والأوضاع الجمركية التي تدعم الشركات اللوجستية التي تعمل في تخزين البضائع والسلع، وتقديم الخدمات والعمليات اللوجستية داخل هذه المناطق. وكذلك لما لها من أهمية في استقرار المستثمرين ولذلك تم اصدار قوانين وتشريعات منظمة لتلك المناطق. فقد أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك القرار رقم (28918) بتاريخ 1445/05/25هـ، يتعلق بالموافقة على قواعد مناطق الإيداع وإلغاء ما يتعارض معها من أحكام. وتأتي هذه القواعد بديلاً عن قواعد وشروط إنشاء مناطق ومستودعات الإيداع التي تم إصدارها بالقرار الإداري رقم (132717) وتاريخ 1441/01/25هـ (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024).

وقد حرصت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، خاصة مع انطلاق رؤية 2030م، على تطوير وتحسين خدماتها مما دفعها إلى تحقيق أعلى درجات الالتزام والكفاءة، وحماية الأمن الوطني، وتنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بالجمارك والمنافذ الجمركية. وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة مؤخرًا القواعد المنظمة لتشغيل مناطق الإيداع في المملكة، والتي تشمل تحديد الأحكام النظامية المتعلقة بتراخيص المناطق وأسس ممارسة الأنشطة فيها، بالإضافة إلى توضيح التزامات المشغلين ودور الهيئة الإشرافي والرقابي عليها (الربيش، 2024).

وحيث إن مناطق الإيداع تأتي ضمن الهياكل الأساسية في النظام المالي العالمي، حيث تلعب دوراً حيوياً في توفير الاستقرار المالي والحماية للمستثمرين في السعودية، لذلك تُنظم قواعد مناطق الإيداع بشكل دقيق وفقاً للتشريعات المحلية والقوانين الدولية المعترف بها. وحيث إن النظام السعودي يتمتع بترسانة قانونية شاملة تهدف إلى تعزيز الشفافية وحماية المستثمرين، مما يجعله جاذباً للاستثمارات المحلية والدولية، فقد ظهرت قوانين تتعلق بمناطق الإيداع ومنها المادة 75 في قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون والتي تناولت مناطق الإيداع. ومع ذلك، تشهد هذه القوانين تأثراً مباشراً من الاتفاقيات الدولية التي تعكس المعايير والممارسات الدولية في مجال مناطق الإيداع. ومن خلال المقارنة بين التنظيم القانوني لقواعد مناطق الإيداع في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، يمكن فهم الجوانب التشريعية التي تتوافق وتختلف، وكذلك فهم كيفية تحقيق التوازن بين القوانين المحلية والدولية في هذا السياق ولذلك استشعر الباحث أهمية الموضوع.

مشكلة البحث

تعد مناطق الإيداع من أهم أساليب الجمارك الحديثة، فقد ظهرت فكرة مناطق الإيداع كأداة من الأدوات اللوجستية الجديدة في النظم الجمركية وذلك لتشجيع الاستثمار والمستثمرين. وقد انتشرت مناطق الإيداع في العديد من دول العالم، وقد ظهرت في المملكة العربية السعودية حينما أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك قراراً رقم (28918) بتاريخ 1445/05/25هـ، يتعلق بالموافقة على قواعد مناطق الإيداع وإلغاء ما يتعارض معها من أحكام (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024). وبسبب انتشار مناطق الإيداع في المملكة فكان لابد من الاهتمام بتطوير الانظمة القانونية المتعلقة بهذا الموضوع ولذلك كانت هناك المادة 75 من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون والتي تناولت مناطق الإيداع (الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، 2022). ولذلك وبسبب حداثة الموضوع واهميته وسرعة انتشاره وقدرته على التأثير على الاقتصاد داخل المملكة وارتباطه برؤية المملكة 2030 وظهور قوانين جديدة متعلقة بمناطق الإيداع، فقد استشعر الباحث مشكلة البحث والتي تكمن في الاجابة على السؤال الرئيس التالي «ما التنظيم القانوني لقواعد مناطق الإيداع في النظام السعودي وفقًا للمادة 75 من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارناً بالاتفاقيات الدولية؟» حيث سيتم دراسة مدى كفاية القواعد القانونية لتنظيم مناطق الإيداع في النظام السعودي ومدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية.

أسئلة البحث

يحاول البحث الإجابة على السؤال الرئيس التالي «ما هو التنظيم القانوني لقواعد مناطق الإيداع في النظام السعودي وفقًا للمادة 75 من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارناً بالاتفاقيات الدولية؟» ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مناطق الإيداع؟
2. ما الهدف من إنشاء مناطق الإيداع؟

3. ما أهمية مناطق الإيداع؟
4. ما قوانين مناطق الإيداع وفقًا لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك؟
5. ما التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقًا للمادة 75 في قانون الجمارك الموحد لدول الخليج؟
6. ما الفرق بين التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا للمادة 75 في قانون الجمارك الموحد لدول الخليج والاتفاقيات الدولية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- تعريف ماهية مناطق الإيداع
- تحديد الهدف من إنشاء مناطق الإيداع
- التعرف على أهمية مناطق الإيداع
- التعرف على قوانين مناطق الإيداع وفقا لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- التعرف على التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا للمادة 75 في قانون الجمارك الموحد لدول الخليج.
- تحديد الفرق بين التنظيم القانوني لمناطق الإيداع تبعا للنظام السعودي والاتفاقيات الدولية.

أهمية البحث

الأهمية العلمية

1. حداثة الموضوع وأهميته حيث –وعلى حسب علم الباحث– يعتبر البحث اللبنة الأولى ومن أوائل الدراسات في هذا الموضوع.
2. يعزز البحث المعرفة حول التنظيم القانوني لمناطق الإيداع.
3. يوفر البحث الفهم العلمي للتحديات والمميزات المرتبطة بقوانين مناطق الإيداع.
4. يسهم البحث في إثراء الأبحاث في مجال دراسة قوانين الجمارك.

الأهمية العملية

- يسهم البحث في فتح آفاق فهم أعمق لقوانين الجمارك وخصوصًا مناطق الإيداع وتأثيرها على الاقتصاد في المملكة العربية السعودية.
- يمكن للبحث أن يسهم في توجيه مشرعي القوانين المرتبطة بمناطق الإيداع بالمملكة نحو المميزات والمشكلات في القانون الحالي الأمر الذي قد يساعد على تحسين تلك القوانين.

حدود البحث

الحد الموضوعي: يقتصر البحث على دراسة التنظيم القانوني لقواعد مناطق الإيداع في النظام السعودي مقارناً بالاتفاقيات الدولية.

الحد المكاني: المملكة العربية السعودية.

الحد الزماني: 2024م.

مصطلحات البحث

مناطق الإيداع

تُعرّف مناطق الإيداع بأنها مناطق يتم إنشاؤها لإيداع البضائع في حالة معلقة للرسوم الجمركية والضرائب، وتحت إشراف هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وإدارة الجهات المشغلة المرخص لها. ويُسمح في هذه المناطق بإدخال البضائع مع تعليق الرسوم الجمركية والضرائب حتى يتم إدخالها إلى السوق المحلي أو إعادة تصديرها (Fang et al, 2024).

التعريف الإجرائي

عرف الباحث مناطق الإيداع إجرائياً بأنها المناطق التي يوضع فيها البضائع وتكون معلقة للرسوم الجمركية أو الضرائب وتخضع لإشراف هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

الاتفاقيات الدولية

التعريف الإجرائي

عرف الباحث الاتفاقيات الدولية اجرائياً بأنها الاتفاقيات التي تبرم بين الدول لتبسيط وتيسير الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتجارة الدولية. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحسين تدفق البضائع عبر الحدود، وتقليل التكاليف والتأخيرات الناجمة عن الإجراءات الجمركية التقليدية.

وتشمل التسهيلات المتفق عليها في هذه الاتفاقيات الإجراءات، مثل تبادل المعلومات الإلكترونية، وتطبيق الإجراءات الجمركية المبسطة، وتبسيط إجراءات الفحص والتفتيش الجمركي، وتسهيل إجراءات النقل الدولي وتبادل البضائع بين البلدان المتعاقدة. وتهدف إلى تحقيق التعاون والتكامل بين الدول في مجال الجمارك لتسهيل التجارة الدولية وتعزيز الاقتصاد العالمي.

والمقصود في هذا البحث هم منظمة التجارة العالمي (WTO) ومنظمة الجمارك العالمية (WCO).

منهجية البحث

اعتمد الباحث في منهجية البحث على التالي:

- استخدام المنهج الوصفي بسبب ملاءمته لموضوع البحث. حيث يتم وصف الظاهرة موضع الدراسة وهي التنظيم القانوني لقواعد مناطق الإيداع وفقا للقانون السعودي مقارناً بالاتفاقيات الدولية، وتجميع معلومات عنها وتحليل تلك المعلومات للوقوف على اسباب الظاهرة. ويُعرَّف المنهج الوصفي بأنه: المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة ما وتحليل تلك المعلومات للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج للتعميم (الزغبي والوادي، 2011).
- واستخدام المنهج المقارن وهو المنهج الذي يعتمد على المقارنة بين ظاهرتين أو أكثر (الطائي وآخرون، 2014). حيث استخدمه الباحث للمقارنة بين التنظيم القانوني

لقواعد مناطق الإيداع وفقا للقانون السعودي والاتفاقيات الدولية.

الدراسات السابقة

بسبب حداثة الموضوع لم يكن هناك دراسات سابقة مرتبطة بشكل مباشر بموضوع البحث – على حد علم الباحث–ولذلك يعتبر هذا البحث هو لبنة وباكورة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

خطة البحث

يشتمل البحث على التالي:

الإطار العام للدراسة

يشتمل على (المقدمة، مشكلة البحث، أسئلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، مصطلحات البحث، حدود البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة، وخطة البحث).

المبحث الأول: مناطق الإيداع

- المطلب الأول: تعريف مناطق الإيداع.
- المطلب الثاني: الهدف من إنشاء مناطق الإيداع ووظيفة تلك المناطق.
- المطلب الثالث: التعرف على أهمية مناطق الإيداع.
- المطلب الرابع: أنواع مناطق الإيداع.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لمناطق الإيداع في النظام السعودي

- المطلب الأول: قواعد مناطق الإيداع تبعا لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- المطلب الثاني: التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا لنظام الجمارك الموحد لدول الخليج.
- المطلب الثالث: الأساس النظامي لمناطق الإيداع في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- المبحث الثالث: تنظيم مناطق الإيداع وفقًا للمنظمات والاتفاقيات الدولية.
- المطلب الأول: تنظيم مناطق الإيداع وفقًا للمنظمات والاتفاقيات الدولية.
- المطلب الثاني: الفرق بين التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا للنظام السعودي والاتفاقيات الدولية.
- المطلب الثالث: أثر تنظيم مناطق الإيداع على التجارة.

ملخص النتائج والتوصيات

المراجع

المبحث الأول: مناطق الإيداع

تمهيد

تُعد مناطق الإيداع أحد المفاهيم الحيوية في مجال التجارة الدولية وتعزيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود. تُعرف مناطق الإيداع بوجود مناطق داخلية في البلاد تخضع لسياسات وشروط تجارية خاصة تهدف إلى تعزيز تبادل السلع والخدمات بين الدول وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير. يستند تأسيس هذه المناطق إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية، وبالتالي، تلعب دوراً هاماً في تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي وتحفيز النمو الاقتصادي.

يهدف هذا المبحث إلى فهم أساسيات مناطق الإيداع، بدءًا من تعريفها والغايات التي تم تأسيسها من أجلها، وصولاً إلى تحليل أهميتها والقوانين واللوائح التي تحكم عملها. حيث سيتم استعراض مفهوم مناطق الإيداع وأهميتها كآلية لتعزيز التجارة الدولية وتحفيز النشاط الاقتصادي، مما يوفر إطاراً شاملاً لفهم الدور الذي تلعبه مناطق الإيداع في سياق التجارة العالمية.

• المطلب الأول: تعريف مناطق الإيداع

مناطق الإيداع هي منطقة داخلية ذات حدود محددة ولها شروط تجارية أو سياسات خاصة. على سبيل المثال، يمكن لأي سلع مستوردة دخول تلك المنطقة والتعرض لإعفاء من دفع الرسوم والبقاء مخزنة في تلك المناطق (China Fright, 2022).

وفي نفس السياق فقد تم تعريف مناطق الإيداع بأنها المناطق التي يتم فيها وضع البضائع تحت حالة مؤقتة للحفاظ على استثنائها من دفع الرسوم الجمركية والضرائب، وتشمل وجود مستودع أو مجموعة من المستودعات، حيث يُمارس فيها الأنشطة المحددة وفقًا للقوانين المعمول بها في كل منطقة، وتتم إدارة هذه المناطق من قبل المشغل بمراقبة وإشراف الهيئة الجمركية (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024).

وهنا يرى الباحث أن التعريفات الواردة لمناطق الإيداع تقدم فهمًا شاملاً لطبيعة هذه المناطق ودورها في التجارة العابرة للحدود. وتشير إلى أنها مناطق داخلية تحدد حدودها وتفرض شروطًا تجارية أو سياسات خاصة بهدف تسهيل تدفق البضائع عبر الحدود، دون دفع رسوم جمركية أو ضرائب. حيث يتم إدارة هذه المناطق بواسطة المشغلين بتنظيم ورقابة من الهيئات المعنية كهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مما يجعلها بيئة مؤقتة تحت إشراف حكومي لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير بشكل فعال ومنظم. وبشكل أوضح هي مناطق محددة يتم فيها إيداع البضائع المستوردة أو المصدرة تحت إشراف الجمارك، بهدف تخزينها أو معالجتها أو إعادة تصديرها دون دفع الرسوم الجمركية أو الضرائب حتى يتم إطلاقها أو التصرف فيها وفقاً للأنظمة المعمول بها. فهذه التعريفات تبرز أهمية مناطق الإيداع في تعزيز النشاط التجاري وتسهيل عمليات التبادل التجاري العابرة للحدود بطريقة ملائمة ومرنة.

• المطلب الثاني: الهدف من إنشاء مناطق الإيداع ووظيفة تلك المناطق

الهدف من إنشاء مناطق الإيداع هو تسهيل حركة البضائع والتجارة، حيث تتيح للمستوردين والمصدرين فرصة تخزين البضائع وتنفيذ العمليات اللوجستية بدون دفع الرسوم والضرائب حتى يتم إدخالها إلى السوق المحلي أو إعادة تصديرها. تُشرف على هذه

المناطق هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وتُديرها الجهات المشغلة المرخص لها بتشغيل المنطقة أو المستودع.

تُوفر مناطق الإيداع بيئة لوجستية احترافية تدعم الحركة والخدمات اللوجستية في المملكة، بما في ذلك عمليات التخزين والتجميع وإعادة التوزيع والتصدير، وهذا يسهم في جعل المملكة منصة لوجستية عالمية (الدوسري، 2024).

وفي نفس السياق فإن من خدمات مناطق الإيداع تكمن في التالي: (ميناء الملك عبد الله الدولي، 2024).

- تخزين البضائع بدون فرض رسوم جمركية عليها.
- إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة حتى فسح البضائع للسوق المحلية، مع إعفاء كامل عند إعادة التصدير.
- فسح البضائع جزئيًا وتقسيم بوليصة الشحن.
- توفير حلول جاهزة في حال نقص الطاقة التخزينية، بما في ذلك تجميع البضائع، والتغليف، وإعادة التغليف، والتعبئة.
- إجراءات الفحص والمعاينة من قبل الجمارك السعودية داخل مستودعات العميل أو ساحات التخزين للبضائع المقرر فسحها للدخول إلى المملكة، بالإضافة إلى سحب عينات من المستودعات وفحصها بعد الموافقات اللازمة من الهيئة العامة للغذاء والدواء.
- الحصول على ترخيص خاص مباشرة لاستئجار مستودع أو ساحة داخل المنطقة، سواء للشركات السعودية أو غير السعودية، عبر هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة.
- سرعة إنهاء الإجراءات الجمركية للفسح أو إعادة التصدير بفضل وجود مكاتب خاصة للجمارك السعودية داخل المنطقة.

الجدير بالذكر أن الهدف الرئيسي من مناطق الإيداع هو توفير بيئة تنظيمية مشجعة لتدفق البضائع وتقديم الخدمات اللوجستية في المملكة، بهدف تيسير عمليات التجارة وتعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024).

وبعد الاضطلاع والقراءة يرى الباحث أن أهمية مناطق الإيداع تكمن في دعم حركة البضائع وتسهيل التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. وتبين أيضًا كيف توفر هذه المناطق بيئة مواتية للأعمال، وتسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، توضح الخدمات المذكورة كيف تلعب مناطق الإيداع دورًا حيويًا في تحسين البنية التحتية اللوجستية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي في الساحة الدولية.

• المطلب الثالث: التعرف على أهمية مناطق الإيداع

تبعاً لهيئة الزكاة والضرائب الجمركية (2024ب) فإن أهمية مناطق الإيداع تكمن في التالي:

- تمكن مناطق الإيداع التجار غير المقيمين من مزاولة الأنشطة التجارية داخل المنطقة دون الحاجة لسجل تجاري.
- المرونة في عمليات الفسح والإجراءات الجمركية
- المرونة في العمليات اللوجستية.
- تحسين كفاءة العمليات التشغيلية للشركات وتخفيض التكاليف.
- المرونة في إدارة السيولة المالية.

الجدير بالذكر أنه وتبعاً لميناء الملك عبد الله الدولي (2024) تكمن أهمية مناطق الإيداع في النقاط التالية:

- تلبية العرض والطلب في الوقت المناسب.
- تحقيق التوفير في تكلفة النقل وزيادة فعالية عمليات النقل البري.
- تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال جذب التبادل التجاري وخلق فرص العمل.
- اتساع قاعدة العملاء والتبادل التجاري، مما يسهم في التوسّع المستقبلي المرتقب.
- توفير أحدث المستودعات ومرافق التخزين المبرّدة.
- تحسين الجودة البيئية من خلال تقليل حركة الشاحنات على الطرق.
- توفير مساحات واسعة لركن الشاحنات والسيارات.
- القيام بأعمال الصيانة العامة وتنسيق الحدائق وإدارة النفايات.

وهنا يرى الباحث أن البيانات الواردة من هيئة الزكاة والضرائب الجمركية وميناء الملك عبد الله تسلط الضوء على أهمية مناطق الإيداع في تحقيق عدة مزايا وفوائد اقتصادية ولوجستية. حيث تتيح للتجار غير المقيمين فرصة مزاولة الأنشطة التجارية دون الحاجة لسجل تجاري، وتوفر مرونة في عمليات الفسح والجمارك واللوجستيات، وتعمل على تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتخفيض التكاليف، إلى جانب إدارة السيولة المالية. وكذلك تعزز هذه المناطق التنمية الاقتصادية وتعمل على جذب التبادل التجاري، وإيجاد فرص للعمل، بالإضافة إلى تحسين البيئة من خلال تقليل حركة الشاحنات وإدارة النفايات. وبالتالي فإن هذه المزايا والفوائد تبرز أهمية مساهمة مناطق الإيداع في تعزيز الاقتصاد المحلي والتجارة الدولية، وتحسين بنية التخزين والنقل في المملكة العربية السعودية.

• المطلب الرابع: أنواع مناطق الإيداع.

في التجارة الدولية، تُعتبر مناطق الإيداع (أو المناطق الاقتصادية الخاصة) أدوات مهمة لتعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات. تُقسّم هذه المناطق عادةً إلى عدة أنواع رئيسية، كل منها له خصائصه وأهدافه. إليك الأنواع الرئيسية: (البنك الدولي، 2017).

1. مناطق التخزين والتوزيع: وهي مناطق معفاة من الجمارك والضرائب، تُستخدم لتخزين البضائع وإعادة تصديرها دون تعريضها للإجراءات الجمركية المحلية. والهدف منها تخفيض تكاليف التخزين، وتسهيل إعادة التصدير، وتشجيع التجارة الدولية. مثل موانئ جبل علي في الإمارات.

2. المناطق الصناعية الحرة: وهي مناطق مخصصة للتصنيع الموجه نحو التصدير، حيث تُعفى الشركات من الضرائب والقيود الجمركية على الواردات والصادرات. والهدف منها جذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع التصنيع المحلي للتصدير. مثل المناطق الاقتصادية في الصين.

3. المناطق الاقتصادية الخاصة: وهي مناطق أوسع نطاقًا تشمل حوافز ضريبية وجمركية وقوانين مرنة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات متعددة (صناعة، خدمات، تجارة). والهدف: تنمية اقتصادية شاملة، وخلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا. مثل منطقة شنزن الاقتصادية في الصين (منظمة التجارة العالمية (WTO)

4. مناطق الخدمات المالية: وهي مناطق مخصصة للخدمات المالية والمصرفية، تخضع لتنظيمات مالية مرنة وجاذبة للاستثمار الأجنبي. تهدف إلى تطوير القطاع المالي، جذب البنوك الدولية وشركات الاستثمار. مثل مركز دبي المالي العالمي (DIFC).

5. مناطق التكنولوجيا والابتكار: وهي مناطق تركز على جذب شركات التكنولوجيا والبحث والتطوير، مع تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات للابتكار. تهدف لتعزيز الابتكار، ونقل المعرفة، دعم الشركات الناشئة. مثل حديقة التكنولوجيا في بنغالور (الهند).

6. مناطق التجارة الحرة الثنائية: وهي مناطق تنشأ بموجب اتفاقيات ثنائية بين دولتين لإعفاء البضائع من الرسوم الجمركية. والهدف منها تعزيز التبادل التجاري بين الدولتين. مثل منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك (USMCA).

7. هذه التقسيمات قد تتداخل حسب سياسات كل دولة، لكنها تعطي نظرة شاملة عن أشكال مناطق الإيداع في التجارة الدولية.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لمناطق الإيداع في النظام السعودي

تمهيد

في النظام السعودي، تُعتبر قواعد مناطق الإيداع الجمركية جزءاً أساسياً من البنية التحتية للتجارة الدولية والنظام الجمركي. تهدف هذه القواعد إلى تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وتحفيز التجارة الخارجية، وذلك من خلال توفير بيئة مواتية لتخزين البضائع المستوردة والمصدرة بشكل مؤقت دون دفع الرسوم الجمركية أو الضرائب عليها حتى يتم تصريفها في السوق المحلية أو الخارجية. يستند التنظيم القانوني لقواعد مناطق الإيداع الجمركية في المملكة العربية السعودية إلى التشريعات والأنظمة التي أقرتها الجهات المختصة، ومنها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ونظام الجمارك الموحد لدول الخليج. وتهدف هذه التشريعات إلى تحديد الضوابط والإجراءات التي يجب اتباعها في إدارة وتشغيل قواعد المناطق الجمركية، بما يضمن سلامة البضائع المخزنة والامتثال للتشريعات الجمركية والضريبية المعمول بها. تعمل قواعد مناطق الإيداع الجمركية على تقديم خدمات متعددة للمستوردين والمصدرين والشركات التجارية، منها تخزين البضائع بأمان وبالامتثال للضوابط الجمركية، وتسهيل إجراءات التفتيش والإفراج عن البضائع، وتوفير خدمات الشحن والتخليص الجمركي. كما تلعب قواعد المناطق الجمركية دوراً مهماً في تحفيز الاستثمار الأجنبي وتعزيز النشاط التجاري والصناعي في المملكة.

يتناول هذا المبحث مطلبين أساسيين: الأول هو التعرف على قواعد تنظيم والقوانين التي تحكم عمل وإدارة مناطق الإيداع تبعا لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والثاني هو التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقاً لنظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي. في ضوء ذلك، سنقوم بتحليل واستعراض الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية لتنظيم قواعد مناطق الإيداع الجمركية، بما يضمن توافر بيئة مواتية لتخزين البضائع المؤقتة بدون دفع الرسوم الجمركية أو الضرائب، وكذلك يتم التطرق إلى كيفية تطبيق هذه الأنظمة واللوائح بما يتماشى مع النظام الجمركي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تحقيق التنسيق والتوافق بين السياسات الجمركية للدول الأعضاء في المجلس.

المطلب الأول: قواعد مناطق الإيداع تبعا لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

بحسب قرار محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك رقم (28918) بتاريخ 1445/05/25هـ بشأن قواعد مناطق الإيداع وبناءً على الصلاحيات الممنوحة له طبقاً للنظام، ومراجعة قواعد وشروط إنشاء مناطق ومستودعات الإيداع، فقد تقرر: الموافقة على قواعد مناطق الإيداع كما هو مبين في الصيغة المرفقة بهذا القرار. وايضاً تلغي هذه القواعد والشروط المتعلقة بإنشاء مناطق ومستودعات الإيداع التي تم إصدارها بالقرار الإداري رقم (132717) بتاريخ 1441/1/25هـ، وتلغي أيضاً كافة الأحكام المتعارضة معها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024).

حيث انقسمت قواعد مناطق الإيداع الجديد إلى ثمان فصول، كل فصل يختص بجانب محدد من جوانب القانون:

ويشتمل الفصل الأول منها، التعريفات ونطاق التطبيق وكذلك إنشاء مناطق ومستودعات الإيداع والتي تكون داخل الدائرة الجمركية أو خارجها على حسب قرار المحافظ.

يُخضع مشغلو مناطق الإبداع في المملكة لأحكام هذه القواعد، مع الالتزام بالمتطلبات والموافقات اللازمة قبل بدء

العمليات. تنص هذه المادة على أن جميع مشغلي مناطق الإبداع في المملكة يخضعون لأحكام هذه القواعد، ويجب عليهم الالتزام بالمتطلبات والموافقات اللازمة قبل بدء عمليات التشغيل.

تُنشأ مناطق الإبداع بقرار من المحافظ، سواء داخل الدائرة الجمركية أو خارجها.

تعليق على الفصل الأول

المادة الأولى توضح تعريفات الألفاظ والمصطلحات المستخدمة في قواعد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعام 2024م، مما يسهل فهم النصوص القانونية ويضمن التوافق في التفاهم بين جميع الأطراف المعنية. ومن بين هذه التعريفات تشمل مفاهيم مثل الهيئة والمجلس والوزير والمحافظ ونظام الجمارك الموحد واللائحة التنفيذية، مما يوفر إطاراً واضحاً للتعامل مع القواعد واللوائح المعمول بها. أما المادة الثانية، فتحدد نطاق تطبيق القواعد على مشغلي مناطق الإبداع في المملكة، مع التأكيد على الالتزام بالمتطلبات والموافقات اللازمة قبل بدء العمليات. هذا يساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة، ويعزز من مستوى التطبيق الفعال للقواعد. أما المادة الثالثة، فتوضح إجراءات إنشاء مناطق ومستودعات الإيداع بقرار من المحافظ، مما يضمن عملية تشغيل سلسة ومنظمة لهذه المناطق، ويضع الأسس القانونية والإدارية لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير داخل المملكة.

والجدير بالذكر أن المادتان الأولى والثانية من لائحة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعام 2024 تضمّنت معالم مهمة تهدف إلى توضيح الألفاظ والمصطلحات المستخدمة في النصوص القانونية، مما يُسهّل على المعنيين فهم القواعد وتطبيقها بشكل صحيح وفقًا للإطار القانوني المحدد. وتُعزز هذه المادتان من مستوى الشفافية والتواصل بين الجهات المعنية، وتعمل على تعزيز مستوى الامتثال والمساءلة في سياق العمل اللوجستي والجمركي. من جهة أخرى، فإن المادة الثالثة توضّح الإجراءات اللازمة لإنشاء مناطق ومستودعات الإيداع، وهو ما يُعتبر خطوة أساسية في تطوير البنية التحتية للتجارة والتخزين داخل المملكة. إن هذه الخطوة تعزز القدرة على تنظيم وإدارة عمليات الاستيراد والتصدير بطريقة فعالة ومنظمة، مما يعزز من دور المملكة كمركز للتجارة الدولية ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ويشمل الفصل الثاني منها على التنظيم (التراخيص والأنشطة) (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024):

تناول في المادة الرابعة بالمقابل المالي والذي يتم تحديده من قبل المجلس. حيث يُحدد المجلس المقابل المالي المطلوب للحصول على الرخصة.

وتناول في المادة الخامسة: تراخيص وأنشطة مناطق الإيداع، حيث يجب الحصول على ترخيص بعد تحديد نوع منطقة الإيداع، حيث تتعلق هذه المادة بتراخيص وأنشطة مناطق الإيداع وتشمل رخصة منطقة الإيداع وكذلك رخصة منطقة الإيداع المتخصصة، وأيضاً رخصة منطقة خزانات الإيداع وأخيراً رخصة منطقة الإيداع المؤقتة. حيث يجب على المتقدم للحصول على رخصة مشغل منطقة إيداع أن يحدد في طلبه نوع الرخصة المتقدم لها وفقًا لرخصة منطقة الإيداع العامة، رخصة منطقة الإيداع المتخصصة، ورخصة منطقة خزانات الإبداع وتتضمن تشاط تخزين المشتقات البترولية والبتروكيميائية السائلة، ورخصة منطقة الإيداع المؤقتة الخاصة بإيداع البضائع لمدة لا تزيد عن (6) ستة أشهر.

تناول في المادة السادسة: شروط التقديم على الرخصة، حيث يجب تقديم طلب الحصول على الرخصة عبر القنوات والنماذج المعتمدة من قبل الهيئة. ويجب أن تكون المنشأة المتقدمة حاصلة على الرقم الوطني وكذلك تقديم سجل تجاري سار للمنشأة يحتوي على نوع النشاط. بالإضافة لتقديم صورة من صك ملكية العقار أو عقد الإيجار والحصول على الموافقات الأمنية والتراخيص الانشائية وتقديم المخططات الهندسية وفقا للمعايير. وأيضا تقديم المستندات بجميع المستلزمات المادية. وفي حالة وجود مخالفات للقواعد أو الأنظمة واللوائح، يجب تقديم ضمان بنكي لمدة تزيد عن مدة الرخصة بسنة، بقيمة ثابتة قدرها مليون ريال.

تناول في المادة السابعة: مراجعة الطلب، حيث تقوم الهيئة بمراجعة طلب الترخيص والتحقق من جميع المتطلبات الواردة وإذا لم تستوفِ المنشأة أحد الشروط والمتطلبات اللازمة للتشغيل، يُطلب منها استكمال المطلوب خلال المدة المحددة في الإشعار. وفي حال عدم الالتزام، يتم إلغاء الموافقة المبدئية ورفض الطلب مع توضيح أسباب الرفض وإشعار صاحب الشأن بذلك. أما إذا تم استيفاء كل المتطلبات والاشتراطات، يتم إشعار المنشأة بالموافقة النهائية على منح الرخصة، والتي تخوّلها بالبدء بأعمال التشغيل وإدارة منطقة الإيداع.

تناول في المادة الثامنة: صلاحية الرخصة وتجديدها، حيث تُمنح الرخصة من قبل الهيئة وفقًا للنموذج المعتمد لديها، وتكون باسم المنشأة، لمدة تصل إلى (10) عشر سنوات من تاريخ إصدارها، ويقتصر العمل بها على الموقع الموافق عليه من الهيئة. ويُمكن تجديد الرخصة لفترة أخرى أو فترة مماثلة إذا تم تقديم طلب التجديد قبل مرور مدة (90) تسعين يومًا على تاريخ انتهاء صلاحية الرخصة. ويجب عدم وجود أي مستحقات مالية على المشغل لدى الهيئة.

تعليق على الفصل الثاني:

الفصل الثاني يقدم إطارًا قانونيًا شاملًا لمنح التراخيص وتنظيم الأنشطة المتعلقة بها. حيث تبرز المادة الرابعة أهمية المقابل المالي كشرط للحصول على الرخصة، بينما تنص المادة الخامسة على شروط الحصول على تراخيص وأنشطة مناطق الإيداع، بما في ذلك تحديد أنواع التراخيص والأنشطة والمتطلبات اللازمة لكل منها. وكذلك توضح المادة السادسة الشروط التي يجب توفرها لتقديم طلب الحصول على الرخصة، بما في ذلك الوثائق المطلوبة والشروط المالية، وتفصيل ضمان بنكي في حالة وجود مخالفات للقواعد والأنظمة. بينما تنص المادة السابعة على إجراءات

مراجعة الطلب ومعالجة الاستثناءات، وتوضح المادة الثامنة مدة صلاحية الرخصة وإمكانية تجديدها بشرط عدم وجود مستحقات مالية على المشغل. إن هذه الأحكام تسعى إلى تحقيق الشفافية والنزاهة في منح التراخيص وتنظيم الأنشطة، مما يعزز الثقة بين الجهات المعنية ويسهم في تعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار.

يشمل الفصل الثالث منها على (الاشتراطات والمواصفات) (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024):

تناول في المادة التاسعة: الاشتراطات والمواصفات، حيث يجب أن تكون مناطق الإيداع تحت رقابة صارمة من جميع الجهات المختصة، مع وجود بوابات تخضع لرقابة الدائرة الجمركية المناسبة وفقًا لطبيعة كل منطقة. ويجب أن تحتوي مناطق الإيداع على مرافق خدمة ومكاتب وأماكن مجهزة وفي حال رغبة المشغل في إيداع المواد الكيميائية والخطرة أو أي بضائع ذات طبيعة خاصة، يجب توفير مستودعات بالمواصفات المناسبة وفقًا للأنظمة واللوائح ذات الصلة. كما يجب تجهيز المنطقة والمستودعات بما يمنع اختلاط الشحنات الواردة والصادرة. وكذلك يجب توفير أنظمة أمنية في مناطق الإيداع. بالإضافة إلى تجهيز جميع الخدمات والمعدات اللازمة للسلامة وفقًا للإجراءات والتعليمات المعتمدة. ويجب معالجة جميع الثغرات الأمنية ومراعاة الاشتراطات المتعلقة بالبيئة وحمايتها.

وتناول في المادة العاشرة: الدخول لمناطق الإيداع، حيث يتطلب دخول مناطق الإيداع الحصول على التصاريح الضرورية من الهيئة وإجراء المسح الأمني لكل من الموظفين والزوار والمخلصين الجمركيين وموظفي الجهات الحكومية الأخرى وفقًا للاختصاص. كما يجب الحصول على التصاريح المناسبة. حيث يلتزم المشغل بالتعاون مع الهيئة لتسهيل إجراءات المسح الأمني لجميع العاملين في المنطقة لإصدار تصاريح دخول منطقة الإيداع. وكذلك تقوم الهيئة بتحديد المواقع التي يسمح بالتواجد فيها للمشغلين والمخلصين داخل منطقة الإيداع.

تعليق على الفصل الثالث:

في الفصل الثالث من لائحة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعام 2024، يُنظم الاشتراطات والمواصفات اللازمة لمناطق الإيداع، مما يسهم في ضمان السلامة والأمان والحماية البيئية. تحت المادة التاسعة، يُشدد على ضرورة أن تكون مناطق الإيداع محل رقابة صارمة من قبل الجهات المختصة، مع وجود بوابات وأنظمة أمنية مناسبة لطبيعة كل منطقة. حيث تشتمل الاشتراطات على توفير مرافق الخدمة والمكاتب والمستودعات المناسبة للمواد الكيميائية والخطرة، بالإضافة إلى الاهتمام بالسلامة والأمان ومنع اختلاط الشحنات وتجهيز الأنظمة البيئية والأمنية. وتُنص المادة العاشرة على إجراءات الدخول لمناطق الإيداع، مثل الحصول على التصاريح الضرورية وإجراء المسح الأمني لجميع الأفراد المتواجدين في المنطقة، مما يعزز التنظيم والسيطرة على العمليات داخل المناطق اللوجستية ويضمن الامتثال للقوانين والأنظمة السارية.

يشمل الفصل الرابع (إيداع البضائع ونقلها) (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024):

تناول في المادة الحادية عشر: نقل البضائع والتصرف فيها، تنص المادة على أنه يُسمح بنقل البضائع من منطقة إيداع إلى أخرى أو إلى مناطق معلقة الرسوم الجمركية والضرائب داخل أو خارج المملكة، كما يُسمح بنقل البضائع من مستودع إلى آخر داخل منطقة الإيداع الواحدة دون أن تخضع للرسوم الجمركية والضرائب، وفقًا للإجراءات الجمركية المنظمة لذلك. وكذلك يُسمح بإيداع البضائع المدرجة في بيان الحمولة (المانفست) «وارد المملكة» في مناطق الإيداع، بعد الحصول على موافقة الهيئة.

تناول في المادة الثانية عشر: البضائع الممنوعة، والتي تشتمل على البضائع الممنوعة بموجب أحكام النظام ولائحته التنفيذية وكذلك البضائع المخالفة للأنظمة والقرارات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية. وايضاً البضائع التي تحمل منشأ دولة يمنع الاستيراد منها. وأيضاً المخدرات والمؤثرات العقلية والبضائع التالفة أو الفاسدة أو منتهية الصلاحية.

تناول في المادة الثالثة عشر: البضائع المقيدة، حيث يجب الحصول على موافقة الجهات المختصة عند إدخال البضائع التالية: البضائع القابلة للاشتعال. والمواد المشعة أو الكيميائية الخطرة والأسلحة والذخائر والمتفجرات أيا كان نوعها وكذلك المواد الطبية وأخيرا البضائع الصادر بموجبها اشتراط فسح مسبق من الجهات المختصة.

تعليق على الفصل الرابع:

الفصل الرابع من لائحة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعام 2024 يتناول إجراءات إيداع البضائع ونقلها، مما يسهم في تنظيم وسلامة عمليات الاستيراد والتصدير في المملكة. بموجب المادة الحادية عشر، يُسمح بنقل البضائع داخل مناطق الإيداع وخارجها وفقًا للإجراءات الجمركية، كما يُسمح بإيداع البضائع في مناطق الإيداع بعد الحصول على موافقة الهيئة. أما المادة الثانية عشر، فتُنظم البضائع الممنوعة من الاستيراد بموجب النظام واللوائح التنفيذية، مثل المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والمواد الفاسدة أو المنتهية الصلاحية، وتحمل منشأ دولة يمنع الاستيراد منها، بالإضافة إلى البضائع المخالفة للأنظمة والقرارات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية. وتنص المادة الثالثة عشر على ضرورة الحصول على موافقة الجهات المختصة قبل إدخال بعض البضائع إلى مناطق الإيداع، مثل البضائع القابلة للاشتعال والمواد الكيميائية الخطرة والأسلحة والذخائر والمواد الطبية، مما يضمن سلامة المناطق اللوجستية وتوافق العمليات مع الأنظمة واللوائح السارية.

والجدير بالذكر ان تلك الأحكام المنصوص عليها في الفصل الرابع من لائحة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعام 2024 تعكس التزام الهيئة بتنظيم عمليات إيداع البضائع ونقلها بطريقة تضمن السلامة والأمان للمجتمع وتعزز الامتثال للأنظمة

واللوائح الجمركية والبيئية. إن هذه الإجراءات المنظمة تسهم في تعزيز بيئة الأعمال الصحية وتعزيز الثقة بين الجهات المعنية، وبالتالي، تسهم في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

يشمل الفصل الخامس (أنشطة مناطق الإيداع والإجراءات المسموح بها) (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024):

تناول في المادة الرابعة عشرة: أحكام خاصة لبعض الأنشطة والعمليات مع مراعاة احكام المادة الخامسة من القواعد يسمح في مناطق الإيداع القيام بالعمليات الآتية:

ذكرت المادة أنه مع مراعاة احكام المادة الخامسة من القواعد يسمح في مناطق الإيداع القيام بالعمليات الآتية:

- عمليات القيمة المضافة.
- القيام بأعمال الصيانة على البضائع الواردة من داخل أو خارج المملكة.
- عمليات التجميع البسيطة للبضائع.
- عمليات الخلط والدمج.

كما ذكرت المادة انه يتم تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع الأجنبية في حال دخولها للمملكة بناء على قيمتها بعد إضافة العمليات الموضحة في الفقرة (1) من هذه المادة، وفي حال كانت البضاعة المدخلة منطقة الإيداع من داخل المملكة فيتم استحصال الرسوم الجمركية والضرائب على الزيادة التي طرأت عليها. وكذلك يشترط في حال القيام بالأنشطة الموضحة في الفقرة (1) عدم تغيير البند الجمركي للبضاعة. كما يسمح بممارسة نشاط التجارة الإلكترونية في مناطق الإيداع وذلك بما يتوافق مع أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، على أن يلتزم المشغل بما يلي:

- يتم تخليص هذه الشحنات عن طريق شركات النقل السريع المرخصة من الجهة المختصة في المملكة.
- أن يكون إعادة تصدير شحنات التجارة الإلكترونية وفقاً لنظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية ووفقا للمعدلات التي تقررها الهيئة وما يصدر من ضوابط وتعليمات.

تناول في المادة الخامسة عشرة: الإجراءات المسموح بها مثل شروط نقل ملكية البضاعة لملاك آخرون. وكذلك استهلاك المواد داخل منطقة الإيداع وكذلك إتلاف البضائع.

كما تناولت عدة بنود تنظم عمليات معينة في منطقة الإيداع، وهي كالتالي:

- يسمح بنقل ملكية البضائع المودعة من قبل المشغل أو مالك البضاعة إلى ملاك آخرين داخل المملكة، مع استثناء البضائع المرتبطة بقضايا تهريب جمركي أو تحفظ عليها.
- تخزين حاويات المسافرة في منطقة الإيداع مشروط بالالتزام بالشروط والضوابط الصادرة بشأنها.
- يمكن استعمال واستهلاك المواد داخل المنطقة دون خضوعها للرسوم الجمركية والضرائب بشرط الحصول على موافقة الهيئة والالتزام بالأدلة التي تصدر عنها.
- يُسمح بإتلاف البضائع بموافقة الهيئة ووفقاً لأحكام نظام الجمارك الموحد والسياسات المعتمدة.
- يمكن تسجيل التاجر غير المقيم دون الحصول على الرقم الوطني الموحد للسجل التجاري، ولكن يتطلب التسجيل بالسجل التجاري الأجنبي إشرافاً ومسؤولية المشغل وتحت إشراف الهيئة دون انتهاك الأنظمة ذات العلاقة.

تناول في المادة السادسة عشرة: خزانات الإيداع حيث تناولت شروط تخزين المواد السائلة والكيميائية وشروطها حيث انه يمكن اعتبار السفن الموجودة في عرض البحر خزانات إيداع، ولكن بشرط ان تكون السفينة مسجلة في النظام وتحصل على التصريحات المناسبة.

حيث نصت على التالي:

- يُسمح بإيداع وتخزين المنتجات الكيميائية والبترولية والبتروكيميائية السائلة والمنتجات السائبة في خزانات الإيداع بشرط موافقة الهيئة وتحديد المواقع من قبل المشغل.
- يمكن إيداع وتخزين هذه المنتجات في خزانات الإيداع الواقعة في عرض البحر بشرط الموافقة الهيئة والتنسيق مع الجهات المختصة.
- يُسمح بنقل الشحنات البترولية والبتروكيميائية السائلة والمنتجات السائبة بين السفن في عرض البحر بعد الحصول على موافقة الهيئة والتنسيق المطلوب.
- يُسمح باعتبار السفن خزانات إيداع متحركة بشرط الحصول على الموافقات اللازمة وتسجيل السفينة في النظام الآلي للمخزون على منصة الهيئة وتواجدها في المياه الإقليمية للمملكة وإعداد المذكرات اللازمة قبل مغادرتها.

التعليق على الفصل الخامس

يقدم الفصل الخامس إطارًا شاملاً لأنشطة مناطق الإيداع والإجراءات المسموح بها، مما يسهل تنظيم وإدارة العمليات التجارية واللوجستية بشكل فعّال داخل المملكة. فقد حددت المادة الرابعة عشرة بوضوح العمليات المسموح بها في مناطق الإيداع، مع إلزامية تطبيق أحكامها وتنفيذها بدقة ومرونة. بينما المادة الخامسة عشرة تنظم الإجراءات المتعلقة بنقل ملكية البضائع واستهلاكها داخل المنطقة، مما يعزز الشفافية والمرونة في إدارة العمليات التجارية. أما المادة السادسة عشرة، فتضع الضوابط والشروط اللازمة لتخزين المواد السائلة والكيميائية في خزانات الإيداع، وتنظم نقلها بين السفن في عرض البحر. هذه الخطوة تعزز من إمكانية استخدام الموانئ البحرية كمراكز تخزين رئيسية، مما يسهم في تطوير البنية التحتية للنقل البحري وتعزيز دور المملكة كمركز للتجارة الدولية. بشكل عام، يمثل هذا الفصل إضافة

قيمة كبيرة للقطاع التجاري واللوجستي في المملكة، من خلال توفير إطار قانوني واضح وشامل لتنظيم أنشطة مناطق الإيداع وتسهيل الإجراءات المرتبطة بها.

يشمل الفصل السادس (التزامات المشغل وصلاحية الهيئة) (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2024):

تناول في المادة السابعة عشرة: التزامات عامة على المشغل من حيث:

- تشغيل مناطق الإبداع وتوفير العمالة والمعدات اللازمة لنقل البضائع وترتيبها وتحميلها بعد إنهاء الإجراءات الجمركية وتأمين نقلها بين المستودعات ومناطق المعاينة والتخزين.
- تحمل المسؤولية الكاملة عن مناطق الإبداع والبضائع المودعة بها والامتثال لأنظمة الهيئة في الإجراءات الجمركية.
- استخدام الأنظمة الآلية لإتمام العمليات الجمركية وصيانة ونظافة المنشآت.
- حفظ الأوراق والمستندات والسجلات والعقود المتعلقة بالعمليات الجمركية لمدة لا تقل عن 5 سنوات.
- المحافظة على البضائع وعدم إدخال البضائع التالفة أو منتهية الصلاحية.
- تخصيص مستودعات لتخزين المواد الكيميائية، والخطرة، وللمحجوزات، والمتروكات.
- الالتزام بمتطلبات الأمن والسلامة وتوافق مناطق الإبداع مع طبيعة البضائع.
- الالتزام بالأنظمة والإجراءات الصادرة عن الهيئة.

تناول في المادة الثامنة عشرة: صلاحية الهيئة من حيث الاشراف والرقابة على مناطق الإيداع وكذلك التأكد من صحة وسلامة الأوراق القانونية والمستندات. بالإضافة الى مراجعة المواصفات الفنية للبضائع، وعمل جولات تفتيشية وتقييم أداء المشغلين. وكذلك اتاحة الخدمات اللازمة لتشغيل مناطق الإيداع.

حيث تناولت:

- الإشراف والرقابة على مناطق الإيداع، بما في ذلك المناطق معلقة الرسوم الجمركية والضرائب، وذلك وفقاً لأحكام النظام.
- الاطلاع على جميع الوثائق والسجلات والعقود التجارية المتعلقة بالعمليات الجمركية والتشغيلية، وضبطها في حال وجود مخالفات.
- تكليف موظفين للعمل بمناطق الإيداع وفقاً لحاجة العمل.
- مراجعة المواصفات الفنية للأجهزة والأنظمة الأمنية واتخاذ قرار بشأن اعتمادها.
- إجراء الاختبارات الأمنية للأنظمة والأجهزة الموردة من المشغل والتأكد من مطابقتها لمتطلبات الهيئة قبل البدء بالتشغيل.
- تقييم أداء المشغلين بانتظام، وإعادة تقييم المنطقة للتأكد من امتثالها لمتطلبات الهيئة.
- إجراء جولات تفتيشية على مناطق الإيداع للتحقق من امتثال المشغلين لمتطلبات الهيئة.
- توفير الخدمات الضرورية لتشغيل وممارسة العمليات داخل مناطق الإيداع.
- وضع الاشتراطات والمعايير الفنية لتنفيذ أحكام القواعد، وتعد هذه الاشتراطات والمعايير جزءاً لا يتجزأ من اشتراطات الرخصة عند اعتمادها أو الاتفاق عليها مع المشغل.

تعليق على الفصل السادس

يُنص هذا الفصل على التزامات المشغل وصلاحية الهيئة بشكل واف ومحدد، مما يضمن الامتثال للأنظمة والإجراءات المعمول بها وضمان سلامة وسلامة البضائع المودعة. فالمادة السابعة عشرة توضح التزامات المشغل بشأن تشغيل وإدارة مناطق الإبداع، بما في ذلك توفير العمالة والمعدات اللازمة والمحافظة على الأمن والسلامة، بينما المادة الثامنة عشرة تُحدد صلاحية الهيئة بالإشراف على تلك المناطق وضبط العمليات الجمركية والتشغيلية. ومن خلال توضيح الالتزامات والصلاحيات، يمكن تحقيق التوازن بين مصلحة المشغلين وضمان تنفيذ الأنظمة والإجراءات بشكل صحيح، مما يعزز الشفافية والنزاهة في عمليات الجمارك والتجارة. وبهذا، يسهم الفصل السادس في تعزيز الاستقرار والثقة في بيئة الأعمال داخل المملكة.

يشمل الفصل السابع (إلغاء الرخصة والتنازل عنها) (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. 2024أ):

تناول في المادة التاسعة عشرة: التنازل عن الرخصة، وتتضمن الآتي:

- الحصول على الموافقة المبدئية من الهيئة على التنازل.
- استمرار مسؤولية المشغل المتنازل عن الرخصة قانونياً أمام الهيئة حتى يتم استكمال نقل الرخصة باسم المتنازل له.
- توافر كافة الشروط الواردة في القواعد للمتنازل له.
- سارية المفعول للترخيص عند تقديم طلب التنازل لمدة لا تقل عن (6) ستة أشهر.
- موافقة مالك العقار على نقل الحقوق والالتزامات للمتنازل له.
- سداد الغرامات المالية المسجلة على المشغل إن وجدت، وسداد المقابل المالي إن وجد.
- عدم ممارسة نشاط تشغيل منطقة الإيداع من قبل المتنازل لحين صدور الرخصة باسمه.
- توافر التجهيزات وفقاً لأحكام القواعد.
- استيفاء شروط التنازل خلال (60) ستين يوماً من تاريخ الموافقة المبدئية على التنازل من الهيئة.

تناول في المادة العشرون: إلغاء الرخصة، حيث يتم إلغاء الرخصة يمكن أن يتم بموجب الهيئة في الحالات التالية دون الرجوع إلى المشغل:

- في حالة إلغاء أو شطب السجل التجاري للمشغل.
- عند تصفية الشركة المشغلة بسبب إفلاسها أو حلها أو تصفيتها، سواء كانت باتفاق الشركاء أو بحكم قضائي.
- في حالة التنازل عن الترخيص دون موافقة الهيئة.
- إذا كان المشغل قد شرع بنفسه أو بوساطة غيره في تقديم رشوة أو حصل على الرخصة عن طريق الرشوة، أو الغش، أو التحايل، أو التزوير، أو التلاعب، أو مارس أياً من ذلك أثناء فترة الترخيص.
- في حالة التهريب للبضائع أو تم الوقوف على سلوكيات تعتبر في حكم التهريب أو بيع منتجات ممنوعة دون الحصول على إذن من الجهات المختصة.

عندما يخالف المشغل أيًا من الشروط والالتزامات الواردة في القواعد أو يتأخر في البدء بتنفيذ التزاماته دون تصحيح أوضاعه خلال فترة (15) يومًا من تاريخ إبلاغه، وعدم تصحيح الأوضاع خلال مدة (90) يومًا من تاريخ إيقاف الرخصة يؤدي إلى إلغائها، مع احتفاظ الهيئة بحقها في فرض غرامات جمركية على أي مخالفة مرتكبة.

تناول في المادة الحادية والعشرون: انتهاء الرخصة وفقاً للحالات التالية:

- انتهاء مدتها.
- طلب المشغل إنهاء الرخصة وإغلاق منطقة الإيداع.

ويُعطى المشغل مهلة مدة (90) تسعين يوماً بعد انتهاء الرخصة، لنقل البضائع إلى منطقة أخرى، أو وضعها تحت إجراء جمركي آخر بعد موافقة الهيئة، والهيئة تمديد المهلة إذا دعت الحاجة لذلك.

تعليق على الفصل السابع:

يتناول هذا الفصل موضوع إلغاء الرخصة والتنازل عنها. فالمادة التاسعة عشرة تحدد شروط التنازل عن الرخصة، مثل الحصول على موافقة الهيئة وتوافر كافة الشروط المطلوبة. بينما المادة العشرون توضح حالات إلغاء الرخصة، مثل تصفية الشركة أو التنازل عن الترخيص بدون موافقة الهيئة. وأخيرًا، المادة الحادية والعشرون تنص على انتهاء الرخصة بناءً على عدة حالات، مثل انتهاء مدتها أو طلب المشغل إنهاءها.

ويري الباحث أن هذا الفصل يعتبر جزء مهم من اللائحة الخاصة بالهيئة، حيث يحدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الرخصة والتنازل عنها بطريقة تضمن الالتزام بالقوانين والشروط المحددة. مما يساهم هذا في تعزيز النظام والشفافية في عمليات المناطق التي تشرف عليها الهيئة، ويضمن حماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

يشمل الفصل الثامن (أحكام ختامية) (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. 2024أ):

تناول في المادة الثانية والعشرون: أحكام عامة

- عندما يتضح من عمليات الجرد وجود نقص أو زيادة في السلع، يتم إعداد محضر ورفعه للإدارة المختصة في الهيئة لتصويب الأوضاع دون التأخير في استيفاء الرسوم والضرائب، مع الاحتفاظ بحق الهيئة في استكمال الإجراءات النظامية لتحريك دعوى التهريب الجمركي.
- في جميع الأحوال التي يترتب عليها إغلاق منطقة الإيداع، يمنح أصحاب الشأن مهلة كافية لنقل بضائعهم إلى منطقة إيداع أو مستودع جمركي آخر أو وضع البضائع تحت إجراء جمركي آخر، شريطة الالتزام بالشروط والإجراءات التي تتناسب مع كل حالة.
- يُجرى إتلاف البضائع المنتهية أو التي يُثبت أنها غير مطابقة للمواصفات المعتمدة بمحضر مشترك بين الهيئة والمشغل والجهة المختصة إذا لزم الأمر.
- تقوم الهيئة بتنفيذ التفتيش الجمركي على جميع الأفراد العاملين في منطقة الإبداع عند دخولهم وخروجهم.

تناول في المادة الثالثة والعشرون: المخالفات والعقوبات دون الإخلال بأي عقوبة أخرى يحق للهيئة وبناء على ما لها من صلاحيات ما يلي:

- المطالبة بالعقوبات المنصوص عليها في نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية
- فرض الغرامات المالية في حال مخالفة المشغل لأحكام هذه القواعد أو ارتكابه لأحد المخالفات الموضحة في وثيقة المخالفات الصادرة من الهيئة

تناول في المادة الرابعة والعشرون: سريان احكام القواعد

- تنطبق هذه القواعد على جميع مشغلي مناطق الإبداع، وتُلغى أي من أحكامها التي تتعارض مع أحكام نظام الجمارك الموحد ولوائحه التنفيذية، حيث ينطبق نظام الجمارك الموحد ولوائحه التنفيذية في كل ما لم يرد به نص خاص في هذه القواعد.
- لا تعفي هذه القواعد مشغلي مناطق الإبداع الذين حصلوا على موافقة من الهيئة قبل سريانها، من الالتزام بالإجراءات التي تم بموجبها منح تلك الموافقات. يتعين على المشغلين تصحيح أوضاعهم وفقًا لأحكام المادتين السادسة والسابعة من هذه القواعد خلال 90 يوم من تاريخ سريانها.

تناول في المادة الخامسة والعشرون: النشر والنفاذ

تصدر هذه القواعد وتعدل بقرار من المحافظ وتكون نافذة بعد مضي (90) يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية. وتلغي ما يتعارض معها من قرارات وأحكام.

تعليق على الفصل الثامن

يري الباحث أن هذا الفصل يبرز أهمية الإجراءات الختامية التي تنظم عمليات الإبداع وتحدد الشروط والعقوبات المتعلقة

بالمخالفات. يعكس هذا النهج الحرص على تطبيق القوانين واللوائح بشكل دقيق لضمان الالتزام والشفافية في جميع العمليات الجمركية.

تعليق عام

وهنا يرى الباحث أنه وبناءً على قوانين مناطق الإيداع المنصوص عليها، يتبين أن هذه القوانين تسعى إلى تنظيم عمليات إيداع البضائع ونقلها في إطار محدد ومنظم. وبالتالي، يمكن القول بأنها توفر بيئة مناسبة وآمنة لتخزين وتداول البضائع، مما يسهم في تعزيز الأنشطة التجارية والاقتصادية. ومن خلال فهم وتطبيق هذه القوانين، يمكن تحقيق عدة فوائد، منها:

- تحسين جودة وسلامة البضائع المخزنة والمنقولة.
- ضمان امتثال المشغلين للأنظمة والقوانين المعمول بها، مما يقلل من المخاطر ويحافظ على النزاهة في الأعمال التجارية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة مناطق الإيداع، مما يزيد من ثقة الجمهور والمستثمرين في هذه الأنشطة.
- دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير بيئة مناسبة للأعمال التجارية والاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات المختصة تطوير وتحديث هذه القوانين بانتظام لمواكبة التطورات في السوق وتلبية احتياجات الاقتصاد الحديث. وينبغي أن تكون الجهات المسؤولة عن تطبيق هذه القوانين على دراية بأحدث الممارسات والتقنيات لضمان فعالية ونجاح الإجراءات المتخذة.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا للمادة 75 من نظام الجمارك الموحد لدول الخليج

تمهيد

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي منطقة ذات أهمية استراتيجية في العالم، حيث تتمتع بثروات طبيعية هائلة وموقع جغرافي متميز يجعلها مركزًا حيويًا للتجارة العالمية. ولتعزيز هذا الدور وتسهيل حركة البضائع والتجارة، تم اتخاذ العديد من التدابير والتطورات القانونية، بما في ذلك إقرار نظام الجمارك الموحد لدول مجلس الخليج. وفي المبحث الثاني سوف يتم عمل دراسة تفصيلية حول نظام الجمارك الموحد الذي تم اعتماده في دول مجلس الخليج.

يتناول المبحث مجموعة من المطالب والمبادئ الرئيسية، من بينها: المطلب الأول: التعريف بنظام الجمارك الموحد لدول مجلس الخليج. والمطلب الثاني يتكلم عن التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا لنظام الجمارك الموحد لدول الخليج: وسوف يركز هذا المطلب على الترتيبات القانونية واللوائح التي تحكم مناطق الإيداع في إطار نظام الجمارك الموحد وهي المادة 75.

نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي

تهدف إدارات الجمارك في دول مجلس التعاون الخليجي إلى توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية كأساس لتعزيز التعاون في هذا المجال بين الدول الأعضاء. ومن أهم الخطوات المتخذة في هذا السياق هو إنشاء نظام قانون جمركي موحد للدول الأعضاء يهدف إلى توحيد الإجراءات الجمركية وتطبيقها بشكل متسق في جميع الإدارات الجمركية.

بدأ العمل نحو تحقيق هذا الهدف منذ عام 1992م، حيث عُقدت سبعة عشر اجتماعًا للجنة الفنية المكلفة بهذه المهمة، وتم التوصل في النهاية إلى اتفاق على النظام الجمركي الموحد المعني. وتم إرسال نسخ من هذا النظام للمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الجمارك العالمية للتعليق عليه، وتم استلام ملاحظات من الجهات المعنية، تمت مناقشتها واتخذت الإجراءات اللازمة حيالها (غرفة التجارة، 2003). وفي الدورة العشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالرياض في نوفمبر 1999م، تمت الموافقة على النظام الجمركي الموحد، مع تطبيقه بشكل استرشادي لمدة عام وتحت الاستعراض، بعد ذلك تمت مراجعته وتعديله وفقًا للملاحظات الواردة من الدول الأعضاء، استعدادًا لتطبيقه بشكل إلزامي في جميع الإدارات الجمركية في نهاية عام 2000م (مجلس التعاون لدول الخليج، 2008).

وبذلك يرى الباحث أن القانون الجمركي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي يشكل محطة مهمة في مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. يعتبر هذا القانون خطوة نحو توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية، وهو الأساس الذي يعزز التعاون الاقتصادي ويعمق الروابط الاقتصادية بين الدول الخليجية. حيث تأتي أهمية هذا القانون من خلال مجموعة من الفوائد والمزايا التي يوفرها، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الجمركية، وتقليل التكاليف والوقت المطلوب لإتمام العمليات الجمركية، مما يسهم في تعزيز حركة التجارة وتحسين بيئة الأعمال في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا القانون في زيادة كفاءة النظام الجمركي وتحسين مستوى التعاون الجمركي بين الدول الأعضاء، مما يعزز الثقة بين الدول ويعمق التكامل الاقتصادي في المنطقة الخليجية. من ثم، يظهر واضحاً أن الهدف الرئيسي لهذا القانون هو دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في دول المجلس وتعزيز مكانتها في الساحة الاقتصادية العالمية.

التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا لقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي

وفقا لقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون فإن المادة 75 هي المعنية بمناطق الإيداع حيث ذكرت المادة أن « يُسمح بإيداع البضائع في المستودعات سواء داخل أو خارج الدائرة الجمركية دون دفع الرسوم الجمركية عليها، بموجب الشروط والقواعد التي يحددها المدير العام» (الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، 2022).

ويري الباحث أنه بموجب المادة 75 من قانون الجمارك الموحد لمجلس التعاون الخليجي بإيداع البضائع في المستودعات سواء داخل الدائرة الجمركية أو خارجها دون دفع الرسوم الجمركية عليها. إذا تم إيداع البضائع في المستودعات، فإنها تظل تحت

رقابة الجمارك وتُعتبر في حالة «معلقة»، وبالتالي لا تخضع للرسوم الجمركية أو الضرائب حتى يتم سحبها من المستودعات للتداول في السوق. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التسهيلات يُعتبر أمراً شائعاً في العديد من الأنظمة الجمركية، حيث يسمح للمستوردين بتخزين البضائع في مستودعات مخصصة لفترة من الزمن دون دفع الرسوم الجمركية والضرائب، مما يوفر لهم مرونة إضافية في إدارة العمليات التجارية وتحسين السيولة المالية.

وتحدد هذه الفترة والشروط والقواعد التي يجب الالتزام بها لاستفادة من هذه التسهيلات بواسطة المدير العام للجمارك، حيث يتم ذلك بناءً على الظروف الخاصة بالتجارة والاقتصاد في البلدان المعنية. وتهدف هذه المادة إلى تشجيع التجارة وتسهيل حركة البضائع، مما يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وبذلك يرى الباحث أن مناطق الإيداع تمثل جزءًا حيويًا من البنية التحتية اللوجستية التي تعزز التجارة، وتسهّل حركة البضائع والخدمات. وتعتبر هذه المناطق نقطة تلاقٍ للتجارة الدولية والمحلية، حيث توفر بيئة منظمة وآمنة لتخزين وإدارة البضائع بكفاءة وفعالية. وتساهم مناطق الإيداع في تحسين سلسلة التوريد وتقليل التكاليف اللوجستية، بالإضافة إلى دورها الكبير في جذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ومع مراعاة الالتزام بالقوانين واللوائح، تعتبر هذه المناطق محركًا للابتكار والنمو في القطاع التجاري، مما يسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام. والجدير بالذكر أن قوانين مناطق الإيداع تمثل الإطار القانوني والتشريعي الذي يحدد القواعد واللوائح التي يجب اتباعها في إدارة وتشغيل هذه المناطق. وتهدف هذه القوانين إلى توفير بيئة تشغيلية موحدة ومنظمة تضمن النزاهة والشفافية في التعاملات التجارية واللوجستية. وحماية حقوق المستخدمين والشركات وضمان الامتثال للمعايير الدولية.

وتشمل قوانين مناطق الإيداع مجموعة من البنود والمبادئ التي تغطي جوانب مثل الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة، وشروط الدخول والخروج من المنطقة، وإجراءات التفتيش والرقابة، والتدابير الأمنية، والتعامل مع البضائع والشحنات. ويتم وضع هذه القوانين بعناية لضمان حماية المصالح العامة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية. وبالالتزام بقوانين مناطق الإيداع، يتمكن الجميع –سواء كانوا مشغلين أو مستخدمين– من الاستفادة بشكل متساوٍ من الخدمات والفرص المتاحة في هذه المناطق، مما يسهم في تعزيز التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: الأساس النظامي لمناطق الإيداع في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي

الأساس القانوني لمناطق الإيداع: تُنظَّم مناطق الإيداع في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وفق الأنظمة التالية:

أولاً: نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي: (نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي 2014).

- يُعرِّف المادة (114) المستودع الجمركي بأنه «مكان مُرخَّص من الجمارك لتخزين البضائع تحت الحراسة الجمركية دون سداد الرسوم».
- تنص المادة (115) على أن الإيداع الجمركي يكون مؤقتًا لحين التخليص أو إعادة التصدير.

ثانياً: نظام الجمارك السعودي (الصادر بالمرسوم الملكي رقم 41 وتاريخ 1443/5/3هـ):

- المادة (48): تُجيز إنشاء مناطق إيداع جمركية بترخيص من الهيئة العامة للجمارك.
- المادة (50): تحدد شروط التخزين والضوابط الزمنية.

ثالثاً: اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك السعودي:(اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك،2023).

– الفصل السابع (المستودعات الجمركية)، المادة (72): تُفصِّل إجراءات الترخيص والمتطلبات الفنية.

رابعاً: تنظيم الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية ومناطق الإيداع: (نظام المناطق الاقتصادية، 1438هـ)

يُعد نظام المناطق الاقتصادية الخاصة (مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية) مكملاً لنظام الجمارك، حيث يُتيح تخزين البضائع دون رسوم.

خامساً: قرارات الهيئة العامة للجمارك

تصدر الهيئة تعليمات دورية لتحديد فترات الإيداع ورسوم التخزين، مثل القرار رقم (123) لسنة 2023 بشأن زيادة سعة المستودعات.

إجراءات الترخيص لمناطق الإيداع:

الشروط العامة:(طبقًا لنظام الجمارك الموحد والمادة 72 من اللائحة التنفيذية):

- تقديم طلب للهيئة العامة للجمارك مصحوبًا بمستندات (عقد الملكية أو الإيجار، دراسة جدوى، شهادة مطابقة السلامة).
- موافقة الجمارك بعد التفتيش الميداني.
- دفع الرسوم المقررة (تختلف حسب المساحة والنوع).

المدة الزمنية للترخيص:

عادةً تكون سنة قابلة للتجديد (المادة 117 من النظام الموحد).

المدة الزمنية للبضائع في مناطق الإيداع

- وفق المادة (118) من النظام الجمركي الموحد:
- الحد الأقصى للتخزين هو سنة واحدة، مع جواز التمديد

بموافقة الجمارك.

- في السعودية، تُحدد اللائحة التنفيذية (المادة 75) أن المدة القصوى قد تصل إلى 6 أشهر قابلة للتمديد.
- البضائع الخطرة أو القابلة للتلف: تُخفض مدتها إلى 3 أشهر (المادة 120 من النظام الموحد).

المسؤولية القانونية في حال تلف البضائع أو إضرارها

- مسؤولية مُشغل المستودع:
- يتحمل مسؤولية الحفظ وفق المادة (122) من النظام الموحد، ما لم يثبت أن التلف ناتج عن سبب خارجي (كوارث طبيعية).

تعويض المالك:

- إذا كان التلف بسبب إهمال المستودع، يُطالب بالتعويض (المادة 51 من النظام السعودي).
- في حال كانت البضائع مخالفة (مثل مواد مهربة)، تُصادر دون تعويض (المادة 123 من النظام الموحد).

يستنتج الباحث أن مناطق الإيداع تُعد أداة مهمة في التسهيل التجاري، وتخضع لضوابط دقيقة في النظام الجمركي الخليجي والسعودي.

المبحث الثالث: تنظيم مناطق الإيداع وفقًا للمنظمات والاتفاقيات الدولية

تمهيد

تعتبر مناطق الإيداع من الأدوات الجمركية الحديثة التي تهدف إلى تيسير عمليات الاستيراد والتصدير وتعزيز التجارة الدولية. من أجل تحقيق أهدافها بشكل فعّال، ويتطلب التنظيم القانوني لمناطق الإيداع احترام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالجمارك والتجارة.

وسيتناول هذا المبحث الاتفاقيات الدولية والتنظيم القانوني لمناطق الإيداع. من خلال مطلبين الأول عرض الاتفاقيات الدولية حيث يتضمن هذا المطلب دراسة وعرض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمجال الجمارك والتجارة، مثل اتفاقية الجمارك العالمية لمنظمة الجمارك الدولية واتفاقية الجمارك المتعلقة بتسهيل التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية. سيتم تحليل هذه الاتفاقيات وتسليط الضوء على النقاط التي تتعلق بمناطق الإيداع وتأثيرها على التنظيم القانوني لهذه المناطق في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثم المطلب الثاني: الفرق بين التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقاً للنظام السعودي والاتفاقيات الدولية، ويهدف هذا المطلب إلى التركيز على الفروقات والتشابهات بين التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقاً للقانون السعودي والاتفاقيات الدولية. سيتم التركيز على الجوانب المختلفة في كل منها. سيتم أيضًا استعراض كيفية تكامل التنظيم القانوني المحلي مع الالتزامات الدولية لضمان فعالية عمل مناطق الإيداع وتماشيها مع معايير الجودة والأمان العالمية.

المطلب الأول: تنظيم مناطق الإيداع وفقًا للمنظمات والاتفاقيات الدولية.

1. منظمة التجارة العالمية

تعني منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، وهي منظمة دولية تأسست في عام 1995م لتنظيم التجارة العالمية بين الدول الأعضاء. وتهدف WTO إلى تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء قواعد وإجراءات مشتركة تحكم التجارة الدولية، وتعزيز الشفافية في السياسات التجارية، وتسهيل إجراءات التجارة الدولية. وتعتبر WTO منبرًا للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث تُعقد مفاوضات لإبرام اتفاقيات تجارية جديدة أو تعديل الاتفاقيات الحالية. كما تدير WTO نظامًا لتسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء، بحيث يمكن للدول الأعضاء رفع الشكاوى إذا كانت تعتقد أن سياسات أو إجراءات التجارة لدولة ما تنتهك الاتفاقيات التجارية الدولية. وتضم WTO أكثر من 160 دولة عضو، وتشمل جميع الاقتصادات الكبرى والناشئة في العالم (World Trade Organization, 2024).

الاعمال التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية (WTO2, 2024).

- **المفاوضات التجارية**

تغطي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية السلع والخدمات والملكية الفكرية. تحدد مبادئ التحرير، والاستثناءات المسموح بها. وتشمل التزامات فردية للدول من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، والحفاظ على فتح أسواق الخدمات. وتحدد إجراءات تسوية النزاعات.

هذه الاتفاقيات ليست ثابتة؛ يتم إعادة التفاوض عليها من وقت لآخر، كما يمكن إضافة اتفاقيات جديدة إلى هذه الحزمة. ويجري العديد منها الآن تحت جدول أعمال الدوحة التنموي، الذي أطلقه وزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية في الدوحة، قطر، في نوفمبر 2001م.

- **التنفيذ والمراقبة**

تتطلب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من الحكومات جعل سياساتها التجارية شفافة من خلال إبلاغ منظمة التجارة العالمية بالقوانين المعمول بها والإجراءات المتخذة. وتسعى مجالس ولجان منظمة التجارة العالمية المختلفة لضمان اتباع هذه المتطلبات وضمان تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشكل صحيح.

يجب على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يخضعوا لفحص دوري لسياساتهم التجارية وممارساتهم، حيث يتضمن كل استعراض تقارير من البلد المعني وأمانة منظمة التجارة العالمية.

- **تسوية النزاعات**

تعد إجراءات منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بحل المشاكل التجارية وفق إطار اتفاقية فهم تسوية النزاعات في غاية الأهمية لما

لها من ضرورة ملحة لتنفيذ القواعد المتبعة، وضمان تدفق التجارة بسلاسة. وتحيل الدول النزاعات إلى منظمة التجارة العالمية إذا اعتقدت أن حقوقها بموجب الاتفاقيات قد تم انتهاكها. وتستند الأحكام التي يصدرها الخبراء المستقلون المعينون خصيصًا إلى تفسيرات الاتفاقيات والتزامات الفردية للدول.

- **بناء القدرات التجارية**

تحتوي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على أحكام خاصة للدول النامية، بما في ذلك فترات زمنية أطول لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات، وتدابير لزيادة فرصهم التجارية، ودعم لمساعدتهم في بناء قدراتهم التجارية، والتعامل مع النزاعات وتنفيذ المعايير التقنية. وتنظم منظمة التجارة العالمية مئات البعثات للتعاون التقني إلى الدول النامية سنويًا. كما تعقد العديد من الدورات كل عام في جنيف للمسؤولين الحكوميين. بهدف دعم التجارة لمساعدة الدول النامية في تطوير المهارات والبنية التحتية اللازمة لتوسيع التجارة الخاصة بهم.

- **التواصل**

تحافظ منظمة التجارة العالمية على حوار منتظم مع المنظمات غير الحكومية وأعضاء مجلس النواب ومنظمات دولية أخرى ووسائل الإعلام والجمهور العام حول جوانب مختلفة من منظمة التجارة العالمية والمفاوضات الجارية في الدوحة، بهدف تعزيز التعاون وزيادة الوعي بأنشطة منظمة التجارة العالمية.

2. منظمة الجمارك العالمية (WCO)

منظمة الجمارك العالمية (WCO) هي منظمة دولية تعمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال الجمارك وتطوير الممارسات الجمركية الفعالة والفعّالة. تأسست المنظمة في عام 1952 ومقرها الرئيسي في بروكسل، بلجيكا. وتضم المنظمة حوالي 185 دولة عضو، تمثل معظم الجمارك حول العالم. وتهدف منظمة الجمارك العالمية إلى تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص في مجالات متعددة، بما في ذلك تبادل المعلومات والتدريب والتقنيات الجمركية المتقدمة. وتعمل المنظمة على تطوير معايير دولية للجمارك والتشريعات ذات الصلة، وتقديم المشورة الفنية والدعم للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في إدارة الحدود وتنفيذ اللوائح الجمركية بشكل فعّال.

ومن بين المبادرات الرئيسية التي تقوم بها منظمة الجمارك العالمية، تشمل تطوير أدوات إدارة الجمارك، وتحسين التعاون الدولي لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وتطوير تقنيات التفتيش والمراقبة على الحدود، بالإضافة إلى تبادل المعلومات وتقديم الدعم التقني للدول النامية لتعزيز قدراتها الجمركية (World Custom Organization, 2023).

وهنا يرى الباحث أن أهمية المنظمات والاتفاقيات الدولية تكمن في تنظيم التجارة العالمية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الجمارك. حيث تعد منظمة التجارة العالمية (WTO) منبرًا رئيسيًا للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء، وتهدف إلى وضع قواعد وإجراءات تنظم التجارة الدولية وتسهل الشفافية وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء. بينما تسعى منظمة الجمارك العالمية (WCO) إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الجمارك، وتقديم الدعم الفني والتدريب للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في إدارة الحدود وتنفيذ اللوائح الجمركية بشكل فعّال. ويتضح أيضاً أن من أهم أعمال WCO تطوير الأدوات الجمركية وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة، مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

المطلب الثاني: الفرق بين التنظيم القانوني لمناطق الإيداع في للنظام السعودي والاتفاقيات الدولية

يعتمد التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا للنظام السعودي على مجموعة من التشريعات والأنظمة الموحدة التي تنظم الجمارك والتجارة الدولية في السعودية وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي. تشترط هذه التشريعات معايير وإجراءات محددة لإنشاء وتشغيل مناطق الإيداع، بما في ذلك الموافقات، والتراخيص اللازمة، والاشتراطات الأمنية، واللوجستية.

أما بالنسبة للاتفاقات الدولية، فتُعَد منظمة الجمارك العالمية (WCO) مؤسسة دولية تهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجمارك في جميع أنحاء العالم. وتسعى WCO إلى تحديد المعايير العالمية لإجراءات الجمارك وتطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بمناطق الإيداع وغيرها من الجوانب الجمركية. من جانبها، تهدف منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى تنظيم التجارة الدولية وتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير السياسات التجارية وتنظيم السوق العالمية. كما تشجع اتفاقيات WTO على تبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية، مما قد يؤثر على طريقة تنظيم وتشغيل مناطق الإيداع بما يتماشى مع المعايير العالمية والتوجهات الدولية.

الفروقات:

لاحظ الباحث تشابه كبير بين الاتفاقيات الدولية وبين التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا للنظام السعودي وأرجع ذلك إلى أن، وقبل اعتماد القانون، تم أخذ موافقة تلك المنظمات الدولية حتى لا يتعارض القانون معها. وأرجع الباحث الفروقات الى الطريقة التي تُنظم بها كل من القانون الموحد والمنظمات الدولية مناطق الإيداع وذلك يشتمل على التالي (على حد تحليل الباحث)

- **نطاق التطبيق:**

التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا للنظام السعودي ينطبق على المملكة العربية السعودية فقط، بينما تشمل الاتفاقيات الدولية مثل WTO & WCO جميع الدول الأعضاء فيها، وهي دول عديدة من مختلف أنحاء العالم.

- **المعايير والإجراءات:**

يعتمد التنظيم القانوني لمناطق الإيداع وفقا للنظام السعودي

على معايير وإجراءات محددة لتنظيم مناطق الإيداع في السعودية ودول الخليج، وتختلف هذه المعايير بين الدول بعض الشيء. من جهة أخرى، تحاول منظمات مثل WTO & WCO تطوير معايير دولية موحدة لمناطق الإيداع وتبادل المعلومات بين الدول لضمان التوافق والتنسيق العالمي.

- **التنظيم القانوني:**

يتم تنظيم مناطق الإيداع وفقًا للتشريعات الوطنية في المملكة العربية السعودية، مع مراعاة التوجيهات والمبادئ العامة المحددة في الاتفاقيات الدولية. ومع ذلك، تحاول منظمات مثل WTO & WCO التأثير على التشريعات الوطنية من خلال توفير المعايير الدولية والتوجيهات والتوصيات.

- **التوجهات الدولية:**

تهدف الاتفاقيات الدولية مثل WTO & WCO إلى تعزيز التجارة العالمية وتبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي ومنهم المملكة العربية السعودية تحديد التوجهات القومية والإقليمية المناسبة لتنظيم وتطوير مناطق الإيداع بما يتناسب مع احتياجاتها وتطلعاتها الاقتصادية.

المطلب الثالث أثر تنظيم مناطق الإيداع على التجارة:

تُعد مناطق الإيداع (Deposit Zones) أحد الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها العديد من الدول لتعزيز التجارة المحلية والدولية، من خلال توفير بيئة تنظيمية مُفضَّلة لتخزين البضائع وإعادة تصديرها. ويبرز أثر هذه المناطق في عدة جوانب، أهمها: الإعفاءات الجمركية، تأجيل الضريبة، تملك الأجانب، وتبسيط الإجراءات. وفي هذا الصدد، سنتناول هذه الجوانب.

1. الإعفاءات الجمركية:

تمنح مناطق الإيداع إعفاءات جمركية على البضائع المودَعة فيها حتى خروجها إلى السوق المحلي، مما يقلل من تكاليف الاستيراد ويعزز التجارة الدولية. وتستند هذه الإعفاءات إلى:

- الاتفاقيات الدولية مثل «اتفاقية كيوتو المعدلة» (منظمة الجمارك العالمية)، التي تشجع إنشاء مناطق تخليص جمركي مُيسَّرة.
- التشريعات الوطنية، كالقوانين المنظمة للمناطق الحرة في دول الخليج (مثل القانون الاتحادي الإماراتي رقم 1 لسنة 2020 بشأن المناطق الحرة). «تتمتع البضائع الداخلة إلى مناطق الإيداع بإعفاء جمركي كامل إلى حين إدخالها للسوق المحلي» (المادة 5 من النظام الموحد للمناطق الحرة بالدول العربية، 2002).

2.تأجيل الضريبة (الرسوم الجمركية والضريبية)

يُتيح نظام مناطق الإيداع تأجيل سداد الضرائب والرسوم الجمركية حتى تاريخ إخراج البضاعة للاستهلاك المحلي، مما يحسن التدفق النقدي للمستثمرين. ويجد هذا الإجراء سندَه في:

- قوانين الجمارك، مثل (المادة 12 من النظام الجمركي الخليجي الموحد).
- توجيهات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تسمح للدول الأعضاء بتطبيق أنظمة تأجيل ضريبي لدعم التجارة.

3.تملك الأجانب

تسمح العديد من مناطق الإيداع بالتملك الكامل للأجانب دون شروط التقيد بنسبة ملكية وطنية، مما يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). ويُنظَّم هذا الجانب عبر:

- قوانين الاستثمار، مثل (قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017، الذي يسمح بتملك الأجانب بنسبة 100 % في المناطق الحرة).
- اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار (مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية).

4. تبسيط وتسهيل الإجراءات

تعتمد مناطق الإيداع على آليات مرنة وسريعة للإفراج الجمركي وتخليص البضائع، عبر:

- الإجراءات الموحَّدة وفقًا لمعايير منظمة الجمارك العالمية (WCO).
- النافذة الواحدة (One-Stop Shop) كما في نظام (المادة 8 من قانون المناطق الحرة القطري رقم 34 لسنة 2005).

ويستنتج الباحث أن تنظيم مناطق الإيداع يُظهر أثرًا إيجابيًا على التجارة من خلال تحفيز الاستثمار، تقليل التكاليف، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. ومع ذلك، تبقى هذه المزايا خاضعة للضوابط التشريعية لكل دولة، مما يستدعي مواءمتها مع التزاماتها الدولية.

ملخص النتائج والتوصيات

أولا النتائج

1. **التشابه بين النظام السعودي والاتفاقيات الدولية:** أظهرت الدراسة وجود تشابه كبير بين التنظيم القانوني لمناطق الإيداع في النظام السعودي (خاصةً وفق المادة 75 من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي) والاتفاقيات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة الجمارك العالمية (WCO). ويعزى هذا التشابه إلى مراعاة المملكة للمعايير الدولية عند صياغة التشريعات المحلية، مما يضمن التوافق مع المتطلبات العالمية ويسهل الاندماج في النظام التجاري الدولي.

المناقشة: يتوافق هذا مع هدف البحث المتمثل في تحليل مدى توافق القوانين المحلية مع الدولية، حيث أكدت النتائج أن النظام السعودي قد استند إلى مبادئ التسهيل التجاري والأمن الجمركي التي تروج لها المنظمات الدولية.

2. الاختلافات في نطاق التطبيق والمعايير:

تمثلت الفروقات الرئيسية في:

- نطاق التطبيق: يقتصر النظام السعودي على المملكة، بينما تغطي الاتفاقيات الدولية دولًا متعددة.
- المعايير: تتبنى المملكة معايير مرنة تلبي احتياجاتها الاقتصادية (مثل تمديد فترات الإيداع لـ 6 أشهر قابلة للتمديد)، بينما تركز المنظمات الدولية على معايير موحدة.

المناقشة: هذه الفروق تعكس التحدي الذي طرحه البحث حول مدى كفاية القوانين المحلية، حيث أظهرت النتائج أن النظام السعودي يوازن بين الخصوصية المحلية والالتزامات الدولية.

3. التحديات التشغيلية: كشفت الدراسة عن تحديات متعلقة بـ:

- الأمان والسلامة: نقص في الإجراءات الكافية لمنع الحوادث أو التسربات الخطرة.
- البنية التحتية والتكنولوجيا: حاجة مستمرة للتحديث لمواكبة المتطلبات اللوجستية الحديثة.

المناقشة: هذه التحديات تتصل بمشكلة البحث حول فعالية الأنظمة، حيث أظهرت النتائج أن التشريعات الحالية تحتاج إلى تعزيز في الجانب التطبيقي.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز التوافق الدولي:

- مقترح: تفعيل آليات تبادل الخبرات مع منظمتي (WCO) و(WTO) لمواءمة التشريعات المحلية مع التحديثات الدولية، خاصة في مجالات السلامة والأمن.
- المبرر: يتوافق مع هدف البحث في تحقيق التكامل بين المحلي والدولي، ويسد الفجوة التشريعية في نطاق التطبيق.

2. تحسين البنية التحتية والتكنولوجيا:

- مقترح: استثمار في تحديث البنية التحتية (مثل أنظمة التتبع الإلكتروني) واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراقبة المخزون.
- المبرر: يعالج مشكلة البحث المتعلقة بكفاءة الأنظمة، حيث إن التحديات التكنولوجية قد تعيق تحقيق أهداف الرؤية 2030 في التحول اللوجستي.

3.تعزيز إجراءات السلام من خلال:

- إلزام المشغلين بتطبيق معايير (ISO) للسلامة.
- إنشاء وحدة تفتيش دورية مشتركة بين الهيئة العامة للجمارك والدفاع المدني.
- المبرر: يتناول أحد أهداف البحث المتمثل في ضمان سلامة البضائع، ويستجيب للتحديات التي كشفتها النتائج.

4. التدريب وبناء القدرات:

- مقترح: إدراج برامج تدريبية للعاملين في مناطق الإيداع بالتعاون مع (WCO) لتعزيز مهارات إدارة المخاطر.
- المبرر: يدعم هدف البحث المتعلق بتحسين الكفاءة التشغيلية، ويقلل من المخاطر البشرية.

5.التقييم الدوري للأنظمة:

- إجراء مراجعة سنوية للتشريعات بناءً على تقارير أداء المشغلين ومتطلبات السوق.
- المبرر: يعزز التوصية الرئيسية للبحث بضرورة التطوير المستمر للقوانين لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

مناقشة النتائج والتوصيات في إطار أهداف البحث ومشكلاته

بالنسبة لأهداف البحث:

تحقيق التوافق بين التشريعات المحلية والدولية (الهدف الخامس) قد تحقق جزئيًا، لكن النتائج أظهرت حاجة إلى مزيد من التنسيق. والتوصيات المتعلقة بالسلامة والتكنولوجيا تعزز الهدف الثالث (أهمية مناطق الإيداع) من خلال ضمان بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار.

بالنسبة لمشكلة البحث:

التحديات التشغيلية التي كشفتها النتائج تعكس الإشكالية الرئيسية حول كفاية القوانين، مما يبرر التوصيات الموجهة لتحسين الإطار التنفيذي. وتوصية التقييم الدوري تستجيب مباشرةً لسؤال البحث حول مدى فعالية الأنظمة الحالية.

كما أظهرت الدراسة تشابه كبير بين الاتفاقيات الدولية وبين القانون السعودي فيما يتناول قوانين قواعد الإيداع وقد أرجع الباحث ذلك الى أنه وقبل اعتماد القانون تم أخذ موافقة تلك المنظمات الدولية حتى لا يتعارض مع القانون الدول.

أما بالنسبة للاختلافات فقد ارجع الباحث الفروق الى فروق في نطاق التطبيق الجغرافي وبعض المعايير والإجراءات

- فبالنسبة لنطاق التطبيق فإن نظام قواعد الإيداع السعودي ينطبق في المملكة العربية السعودية فقط، بينما تشمل الاتفاقيات الدولية مثل WTO & WCO جميع الدول الأعضاء فيها، وهي دول عديدة من مختلف أنحاء العالم.
- أما فيما يخص المعايير والإجراءات فإن نظام قوانين الإيداع يعتمد على معايير وإجراءات محددة لتنظيم مناطق الإيداع في السعودية ودول الخليج، وتختلف هذه المعايير بين الدول بعض الشيء. من جهة أخرى، تحاول منظمات مثل WTO & WCO تطوير معايير دولية موحدة لمناطق الإيداع وتبادل المعلومات بين الدول لضمان التوافق والتنسيق العالمي.
- أما فيما يخص التنظيم القانوني فإن تنظيم مناطق الإيداع يتم

وفقًا للتشريعات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع مراعاة التوجيهات والمبادئ العامة المحددة في الاتفاقيات الدولية. ومع ذلك، تحاول منظمات مثل WTO & WCO التأثير على التشريعات الوطنية من خلال توفير المعايير الدولية والتوجيهات والتوصيات.

- أما فيما يخص التوجهات الدولية فإن الاتفاقيات الدولية مثل WTO & WCO تهدف إلى تعزيز التجارة العالمية وتبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تحديد التوجهات القومية والإقليمية المناسبة لتنظيم وتطوير مناطق الإيداع بما يتناسب مع احتياجاتها وتطلعاتها الاقتصادية.

ومن المشكلات التي ظهرت في النظام السعودي فيما يخص مناطق الإيداع فإن الأمانة والسلامة تشكل تحديات لمناطق الإيداع، حيث يجب ضمان سلامة البضائع ومنع أي حوادث أو تسربات قد تحدث

وكذلك التحديات التكنولوجية والبنية التحتية لمناطق الإيداع يمكن ان تسبب مشكلات حقيقية لو لم يتم تطويرها بشكل مستمر.

ثانيا التوصيات

- تشجع الاتفاقيات الدولية على التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول لضمان تنفيذ المعايير الدولية وتحقيق التوافق الدولي في مجال مناطق الإيداع. ومع ذلك، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تبادل التجارب والمعرفة مع الدول الأعضاء الأخرى في WTO & WCO لتعزيز فعالية وكفاءة مناطق الإيداع في المنطقة.
- قد تواجه مناطق الإيداع تحديات في تحديث التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية لتلبية احتياجات الشركات والعملاء، ولذلك يجب الاهتمام بالتحديث المستمر للتكنولوجيا وكذلك تحسين البنية التحتية.
- يجب تطوير وتعزيز إجراءات السلامة والأمان في مناطق الإيداع بما يتناسب مع نوع البضائع المخزنة ومعالجة المخاطر المحتملة مثل الحرائق والتسربات الكيميائية.
- ينبغي توفير التدريب المناسب للعاملين في مناطق الإيداع بشأن إجراءات السلامة والأمان والتعامل مع حالات الطوارئ، بالإضافة إلى توعية الموظفين حول المخاطر المحتملة وكيفية التصرف في حال حدوثها.
- ينبغي إجراء تقييم دوري لنظم السلامة والأمان في مناطق الإيداع للتأكد من فعاليتها والتحسين المستمر.
- يمكن استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل أنظمة الإنذار المبكر والمراقبة بالكاميرات لمراقبة البيئة وتحديد أي أخطار محتملة في وقت مبكر.

المراجع:

الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. (2022). الدليل التوضيحي لنظام الجمارك الموحد. تم استرجاعه من https://gstc.gov.sa/ar/guidelines/Documents/%D8%AC%D9%85%D8%Apdf.1/7%D8%B1%D9%83

الزغبي، علي فلاح، والوادي، محمود حسين. (2011). أساليب البحث العلمي: مدخل منهج تطبيقي. دار المناهج للنشر.

سيف، أحمد حسن. (2021). التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها. *مجلة كلية الحقوق للمنوفية*، 54(1)، 399-423.

الطائي، كريمة عبد الرحيم، المومني، أحمد محمد، والطراونة، مصطفى عبد العزيز. (2014). منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون. مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الربيش، خالد. (2024). هيئة الزكاة ومناطق الإيداع. العربية. تم استرجاعه من: https://linksshortcut.com/dwyWh

غرفة التجارة. (2003). قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون. تم استرجاعه من https://kuwaitchamber.org.kw/echamber/docfiles/website/CMS/commercial_335_12.pdf

مجلس التعاون لدول الخليج. (2008). نظام قانون الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية (ط2). الأمانة العامة.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2024أ). قرار محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك رقم (28918). جريدة أم القرى، 102(5018)، 13-16.

الدوسري، دانة. (2024، يناير 28). مناطق الإيداع وأنواع رخصها وأهم مميزاتها وطريقة ورابط الحصول عليها. السعودي اليوم. تم استرجاعه من https://alsaudialyaum.com/news/46393

ميناء الملك عبد الله الدولي. (2024، مارس 12). نموذج للبنى التحتية اللوجستية الحديثة والمتكاملة. تم استرجاعه من https://www.kingabdullahport.com.sa/ar/

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2024ب، يناير 26). مناطق الإيداع. تم استرجاعه من https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Taxes/Pages/_Bonded%20Zones/Zones

البنك الدولي. (2017). تقرير عن المناطق الاقتصادية الخاصة:

الأدوات والسياسات لتعزيز النمو الاقتصادي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. تم استرجاعه من https://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/special-economic-zones

نظام المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة العربية السعودية، الصادر بتاريخ 4 ربيع الآخر 1438هـ (2 يناير 2017م)، بموجب مرسوم ملكي رقم (أ/1). موقع اللجنة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة: https://spec.sa

الهيئة العامة للجمارك القطرية. قانون المناطق الحرة القطري رقم (34) لسنة 2005. تم استرجاعه من www.customs.gov.qa

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. النظام الجمركي الموحد. تم استرجاعه من https://www.gcc-sg.org

منظمة التجارة العالمية. (WTO) الموقع الرسمي للمنظمة. https://www.wto.org

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. (2023، ديسمبر 1). اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي (أقرها المجلس الأعلى لدول الخليج في دورته 43). بدأ العمل بها في 1 يناير 2024. تم الاسترجاع من https://www.gcc-sg.org

al-Qarārāt al-ṣādirah min Hay’at al-zakāh wa-al-ḍarībah wa-al-jamārik. (2024’). qarār muḥāfiẓ Hay’at al-zakāh wa-al-ḍarībah wa-al-jamārik raqm (28918). Majallat Umm al-Qurá, 102(in Arabic). (5018).

Fang, G., Gao, T., & Xu, P. (2024). Beyond the borders: Estimating the effect of China›s Bonded Zones on innovation and its spillovers. China Economic Review, 83, 114-.

Saif, Aḥmad Ḥasan. (2021). Al-taʿrīf bi-Munaẓẓamat al-Tijārah al-ʿĀlamiyyah wa mabādiʾihā (in Arabic). Majallat Kulliyyat al-Ḥuqūq bi-al-Minūfiyyah, 54(1), 399–423.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2019). World investment report 2019: Special economic zones. UN.

World Custom Organization. (2023). WCO history in brief 19522023-. https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/about-us/wco-in-brief/wco_history_brochure-70eme_en.pdf?db=web

China Freight. (2022, August 27). What Is Bonded Zone – The Complete Guide. https://www.tj-chinafreight.com/what-is-bonded-zone-the-complete-guide/

World Trade Organization. (2024, March 10). The WTO. https://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_e.htm

World Trade Organization (WTO2). (2024, March 11). What We Do. https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/what_we_do_e.htm

Journal of Human Sciences
At Hail University

جامعة حائل
University of Ha'il

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

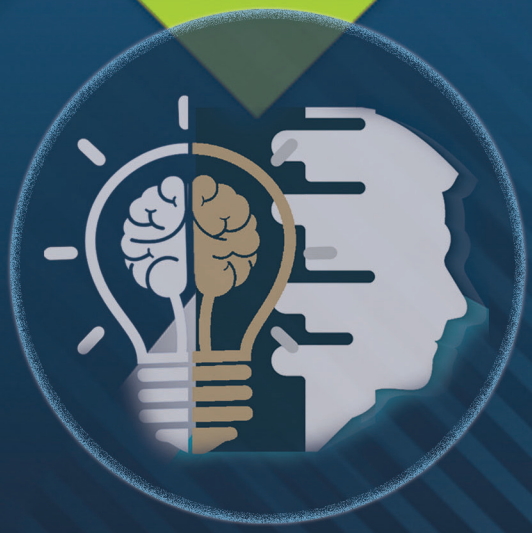

Eighth year, Issue 26
Volume 3, June 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658